

آل الرَّحْبِيِّ
قضاة الإدارة العثمانية في الحلة
قراءة في أصول النخبة ١٧٢٨-١٨٠٢م

*Al-Rahbi, Judges of the Ottoman
Administration in Hilla
A Study on the Origins of the Elite
1728-1802 AD*

أ.د. عاصم حاكم عباس الجبوري
جامعة القادسية/كلية الآداب
م.د. علي طالب عبيد السلطاني

كلية الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة/فرع بابل

*Prof. Dr Aasim Hakim Abbas Al-Jubouri
College of Education - Al-Qadisiyah University*

*Dr. Ali Talib Obaid Al-Sultani
Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences
University / Babel Sections*

ملخص البحث

تعددت مباحث الفعل التاريخي وتوزعت بين الاتجاه العام والخاص، الذي نظر إلى كل شيء في جسد الدولة، بوصفه موضع دراسة وتحقيق، بما يحمل من أحداث ووقائع اجتماعية اقتصادية وسياسية، تشابكت في ما بينها وصار من الصعب التفريق بين الهيكل الإداري للنخب العثمانية والعربية في البلاد العربية، بامتزاجها بين مجتمعاتها، ولم يكن التاريخ المحلي في واقعه العلمي بمعزل عن معيار التحقيق عن تلك الشخصيات العلمية أو الدينية، وأخذت إطارات العمل لديها تزداد بعد الاستقرار والتكاثر.

إن ترجمة السيرة الذاتية للأسرة المحلية، تحتم على الباحث الخوض في طبيعة المرحلة التي عاشتها في الولايات، والإنجازات التي قدمتها حتى تحصل على الشهرة والذيع الواسع، فالتفسير التاريخي يكشف لنا النشاط الذي اضطلعت فيه، إبان عملها في حقل الإدارة في الدولة العثمانية، وأسرة آل الرحبي الشامية خير مصداق على ما تقدم، بعد أن مثل أفرادها نخبة علمية حقيقية، انشرت في ولايات العراق من الموصل إلى بغداد حتى الحلة، وأصبح لتواجدهم هناك الثقل الواضح في الهيكل التنظيمي للإدارة العثمانية في العراق عند تقلدهم القضاء.

الكلمات المفتاحية:

آل الرحبي، المجتمع المحلي، القضاء العثماني.

Abstract

The topics of historical action varied and distributed between the public and the private trend, which looked at everything in the body of the state, as a subject of study and investigation, with its socio-economic and political events and facts that were intertwined with each other and it became difficult to differentiate between the administrative structure of the Ottoman and Arab elites in Arab countries, With its blending into the folds of its societies, and local history in its scientific reality was not apart from the standard of investigation for those scientific or religious figures, and its frameworks began to increase after stability and increase

In translating the biography of the local family, the researcher has to delve into the nature of the period they lived in the states, and the achievements they made in order to obtain fame and wide spread.

The historical interpretation reveals to us the activity in which it carried out, during its work in the field of administration

in the Ottoman Empire, and the Al-Rahbi family in Syria is best certified on the foregoing, after its members represented a real scientific elite, spread in the states of Iraq from Mosul to Baghdad until Hilla, and they became with their presence There they had a clear weight in the organizational structure of the Ottoman administration in Iraq when they assumed the judiciary.

Key words:

Al-Rahbi, Hilla community, the Ottoman judiciary.

مقدمة البحث

خلقت النخبة العربيّة في الإدارة العثمانيّة، إطار تنظيم ذاتي جعلت من السلطة العثمانيّة تستجيب إلى محاولات إدخالهم في الإدارة وهيكلها الوظيفيّة المتعدّدة، في وقت أخذت وقائع الانسجام الوظيفي تثبت كفاءتها بصورة عالية، لتعزّز بالعمل المتقن، وباتت مشاركتهم تظهر بشكل واضح في الولايات العربيّة القريبة من اسطنبول في بلاد الشام والعراق، وتحدّدت مضامين تلك النخبة في القضاء، ومثّلت بلاد الشام المكان المناسب للنبوغ وشهرة الأُسُر العربيّة من أمثال آل البستانيّ، وآل الكواكبيّ، وآل الرحيبيّ وغيرهم.

في الوقت الذي حصل فيه التوجّه العثمانيّ على دمج بعض النخب العربيّة في الدولة، بعد أن سجّل القرن الثامن عشر معارضة بدأت تتشكّل في الولايات العثمانيّة، وأخذت تنمو تجاه سياستها في المناطق العربيّة، ولا شك أنّ صياغة هذا التوجّه ساعد في تجاوز بعض المشاكل المستجدة، وكان إشراك النخبة العربيّة قد خلق ارتياحاً على المستوى العام، وانعكس على حجم المعارضة الداخليّ، وإن كان هذا الإشراك يحمّل في طيّاته سياسة مُبطنّة تتمّ في حقل الفتوى والقضاء كما في تويّي بعض قضاة آل الرحيبيّ والقضاء والفتوى في مدينة الحِلّة، لكن تلك الشخصيات لم تُلزم نفسها بأليات السياسة العثمانيّة باعتبارها الوسيّطة وتقبل الآخر، بل احترام منهجه وطريقته في إدارة نفسه.

آل الرحبيّ (الأصل والنشأة)

الرحبة في اللغة والاصطلاح

الرحبة مكان يُطلق على المنطقة الواسعة (أي لسعتها بما رحبت وبما اتسعت)، ويقال: منزل رحيب، وهو موضع متواطئ يتجمّع فيه الماء، وهي أسرع الأرض نباتاً، وتكون عند منتهى الوادي وفي وسطه، وقد تكون في المكان المشرف، وإذا كانت الأرض مستوية نزلها الناس، وإذا كانت بطن المساليل لم ينزلها الناس، فاذا كانت بطن الوادي فهي حفرة تمسك الماء، والناس ينزلون ناحية منها، ولا تكون الرحاب الرمل في بطون الأرض وفي ظواهرها.

الرَّحْبِيُّ بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وفي آخرها باء موحّدة، وهي بلدة في سورية، أُطلق عليها الرَّحبة، وتُعرف اليوم بالميادين، على بعد (٥ كم) جنوب محافظة دير الزور السوريّة، ورحبة الشام أو رحبة مالك بن طوق وقلعته اشتهرت بالرحبة^(١) في العهد العبّاسي^(٢)، والرحبة أيضاً كلمة أُطلقت في العراق على منطقة تقع في جنوب غربي مدينة النجف الأشرف^(٣).

اشتهر آل الرحبيّ بالفتوى وتعاطي العلوم الشرعيّة، فجاء نفرٌ منهم العراق مطلع القرن العاشر الهجريّ (السادس عشر الميلاديّ) بعد أن ثبتّ العثمانيّون سيطرتهم على العراق في تلك المدّة، وعُرفوا في بعض أسمائهم آل مدلج، سكنوا بهرز من توابع بعقوبة في لواء ديالى، وسكن الآخر الموصل، ومنهم من اختار السكن في بغداد بمحلّتي السنك

وباب الأزج (باب الشيخ)، وأنشؤوا فيها مجلساً أديباً عُرف بين المجالس البغدادية باسمهم (مجلس بيت الرحبي)، وعلى جنبه شيدوا تكيّتهم، وأوقفت للدرس وقرض الشعر ودراسة الأدب وإفهام الشرع ونصوصه^(٤)، وترأس المجلس الأديب الشيخ محمّد ابن عبد الرحمن بن عليّ الرحبيّ (مفتي الشافعية في بغداد، المتوفى ١١٩٧هـ / ١٧٨٢م) والمدفون الى جانب قبر السيّد سلطان عليّ في بغداد^(٥).

اندمج آل الرحبيّ في المجتمع البغداديّ وغدوا من العوائل البغدادية التي اشتهرت بالعلم والأدب، وتخرّج من كيان العائلة علماء وأدباء عدّة، تولّوا مناصب القضاء والإفتاء في مختلف ولايات وألوية العراق ك(بغداد والحلّة والبصرة)^(٦).

وكان أن صارت محلّتا باب الشيخ قرب جامع الشيخ عبد القادر الكيلانيّ، والسنك إحدى محلات الجانب الشرقيّ في بغداد من المناطق المعروفة والمشهودة لوجود تلك الأسرة^(٧).

تشخّ المصادر التاريخية في ذكر سكن أفراد أسرة الرحبيّ في مدينة الموصل إلى درجة يصعب معها التكهّن بحقيقة هل أنّ الأسرة جاءت من موطنها الأصليّ في رحبة الشام إلى بغداد بصورة مباشرة، أم أنّها ربّما سكنت الموصل أولاً ومن ثمّ جاءت إلى بغداد؟ لاسيما مع فقدان المصادر الموثوقة التي تحدّد الزمن الدقيق لوفودهم إلى مناطق العراق، وبالرجوع إلى موضوع البحث المتعلّق بالقضاة الحلّة في القرن الثامن عشر الميلاديّ، وهم من نسل أسرة آل الرحبيّ التي سكنت بغداد، ومن المعروف أنّ الدولة العثمانية تنتهج المذهب الحنفيّ^(٨)، ففرض الواجب عليها أن تدقّق في الشرع والقضاء بنفسها، وتعدّها من الأمور الضرورية لبقائها، ولذلك حرصت على تعيين قضاة يطبّقون الشرع الإسلاميّ على النهج الحنفيّ^(٩)، وهو ما حصل نوعاً ما في سنجق الحلّة^(١٠) التي جاء

إليها آل الرحبيّ من بغداد ليتولوا منصب القضاء فيها، لكنهم في الوقت نفسه لم يكونوا متباعدين عن المحتوى الفكريّ للمذهب الجعفريّ في مدينة الحلة؛ ولكونهم من الشوافع فقد توافقوا كثيراً مع وجهاء الحلة وعلماؤها، فلم يُسجّل في تاريخ تواجدهم في المدينة أن حصلت مشاكل بفعل الوجهة الشرعية لهؤلاء القضاة، بل كانوا يتحاشون البتّ في أيّ مسألة تخصّ الحياة الاجتماعية لأهالي الحلة، فمثلاً في زمن القاضي محمود جاء رجل ليطلّق زوجته بعد أن حصل الخلفُ بينهما، فقال له القاضي: اذهب إلى الشيخ فلان وحدّد الوجهة التي يمكن لها أن تقوم في المسألة الشرعية وفقاً للمذهب الجعفريّ^(١١).

ومهما يكن من أمرٍ، فقد قُسم القضاء في العهد العثمانيّ من حيث الدرجة العلميةّ والمخصّصات والامتيازات على ثلاث درجات: قضاة بغداد، وهم أعلى مراتب القضاء في الولاية، ويأتي بعدهم في المستوى الثاني قضاة السناجق، ومن ثمّ قضاة الأفضية ثالثاً^(١٢)، وعلى هذه الشاكلة نكون أمام نخبة من قضاة آل الرحبيّ تسلسلوا على منصب القضاء في مستواه الثاني، وعلى النحو الآتي:

١. عثمان الرحبيّ

عثمان بن محمّد بن عبد الرحمن بن عليّ الرحبيّ، ليس هناك ما يشير إلى سنة ولادته لكن المتفق عليه أنّه ولد في الرحبة من سورية، وعندما سكنوا العراق درس في بغداد مبادئ العلوم والمعارف الأولى، فشبّ ونشأ في بيت العلم والمعرفة^(١٣).

تُشير المصادر التاريخية إلى أنّ الشيخ عثمان الرحبيّ هو أوّل من نزل العراق وسكن الموصل، وانتقل إلى بغداد^(١٤)، ثمّ تولّى منصب القضاء في الحلة عام ١١٤١ هـ/ ١٧٢٨ م^(١٥)، وفي هذه النقطة تحديداً - كنّا قد نوّهنا أعلاه إلى احتمالية وصول الأسرة الرحبيّة إلى مدينة الموصل قبل ذهابها إلى مدينة بغداد، لكن اللافِت للنظر هنا وتحديداً

ما يخص الشيخ عثمان الرحبي في كونه أوّل القضاة الرحبيين في سنجد الحِلَّة، نوذ أن نشير أنه بالرجوع إلى بعض المعلومات التي استُحصلت من أحد أفراد أسرة (قاضي جبران) في الحِلَّة^(١٦).

إنّ الشيخ عثمان كان أحد الأبناء السبعة لأبيه محمّد، وإخوته هم أبو بكر^(١٧)، وعلي^(١٨)، وعبد الكريم^(١٩)، وعبد العزيز^(٢٠)، وعبد الغفور^(٢١)، وعبد الرحمن^(٢٢)، وصاحب مخطوطة (نزهة المشتاق في علماء العراق) أحد أفراد أسرة الرحبي ويدعى: أبو البركات محمّد بن عبد الغفور، وأشار بمخطوطته التي تقع بثلاثة أجزاء إلى عددٍ من علماء العراق وأدبائه ونماذج من أشعارهم، بأسلوبٍ مسجوعٍ لا يعنى بذكر المعلومات الماديّة مثل سنوات ولادتهم أو وفياتهم، وإنّما تهتم بوصف أدبهم وشائهم والثناء عليهم، وأشار إلى الشيخ عبد الكريم الرحبي على أنّه (مُفتي الحِلَّة)^(٢٣).

وعند البحث في المصادر والوثائق التاريخيّة، لم نجد ما يدعم ويؤكّد تصدّي الشيخ عبد الكريم الرحبي لمنصب القضاء في الحِلَّة.

وصف الشيخ عثمان الرحبي بأنّه عالمٌ فقيهٌ معروفٌ بالعدل والنزاهة، وكان أن حضر مجلس قضاءه (مجلس الإفتاء) في بعض جلساته في الحِلَّة، أميرها الحاج يوسف بك^(٢٤)، ووقف الأرض البسيطة المشهورة بـ(فلك الحاج يوسف بك في الحِلَّة) على جميع أولاده الذكور وأولاد أولاده، التولية من بعده من كلّ طبقة من الاولاد، وقد طلب تسجيل الوقف، وبعد الترافع بالوجه الشرعيّ، حكم القاضي (المفتي) الشيخ عثمان الرحبي بصحّة الوقف ولزومه وسجّله تحريراً في (١٧ ربيع الأوّل سنة ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م)^(٢٥).

ومن جملة ما رُفعت إليه من الدعاوى دعوى إثبات غائب غيبة منقطعة مضى عليه

أكثر من ستين سنة، وكان عمره في أثناء غيبته أكثر من ثلاثين سنة، وقد انقرض أفرانه، وبعد التحقق بالوجه الشرعيّ حكم بوفاته، كما رُفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أحد الأشخاص أن هذه الأرض ملكه وبتصرّفه، وطلب رفع يد المدّعي عليه منها، فادّعى المدّعي عليه أن هذه الأرض هي مقبرة لدفن موتى المسلمين، وطلب ردّ الدعوى، فاعترف المدّعي أن بعض المتوفّين قد دُفن فيها، إذ مجرد دفن الموتى في تلك الأرض فإنّها تصبح وقفاً، فردّت دعوى المدّعي عليه، وسُجّل ذلك تحريراً في مجلس الشرع الشريف (مجلس الإفتاء)^(٢٦) في صفر من سنة ١١٤٧ هـ / ١٧٣٤ م^(٢٧)، كشفت الدعاوى المسجّلة لقضاة الرحبة في سنجق الحلة أن عملهم تحدّد في إثبات مرجعية الأراضي وتسجيلها ضمن الصفة الشرعية، بمعنى أدقّ أن الحكومة العثمانية كانت حريصة على تسجيل المورايت والممتلكات وتقسيمها وفقاً للشريعة الإسلامية؛ لضمان استقرار الأوضاع العامة في وحداتها الإدارية، وترغب أيضاً في تعيين قضاة محليين لتلك المناطق، فهم أكثر إدراكاً لواقعها ومذهب سكّانها، ونختلف في ذلك مع ما ذهب إليه الباحث عليّ كامل، بأن ضعف الدولة العثمانية هو الذي جعل الأسر المحلية تحصل على المناصب من تلقاء نفسها، إذ كيف يمكن تفسير تولّي آل الرحبيّ القضاء في الحلة دون أمر أو تعيين رسميّ عثماني^(٢٨)، على آية حال استمرّ الشيخ عثمان الرحبيّ في منصب القضاء في الحلة حتّى عام ١١٦٢ هـ / ١٧٤٨ م، فأعقبه ولده محمود^(٢٩).

٢. محمود الرحبيّ

وصف بأنه قاضٍ وصاحب فتوى من كبار القضاة ورجال الفتوى، وملم بأصول القضاء ومناهجه، عاصر حصار نادر شاه لمدينة بغداد عام ١١٤٥ هـ / ١٧٣٢ م، في عهد واليها أحمد باشا^(٣٠).

امتاز الشيخ محمود الرحبيّ بحسن التلقّي وصدق القول، فحضر مجلس قضائه عامّة الناس؛ كونه لا يخلو من فائدة (لاسيما ممّن له صلة بأحد الطّرفين المتنازعين)، وذلك لمعرفة ما سيقرّره الشيخ محمود في القضايا المتنازع عليها^(٣١)، كما كان على درجة من الاستقامة وسمو النفس، ألّف كتاب (بهجة الإخوان في ذكر الوزير سليمان)^(٣٢)، والمقصود هنا هو الوالي المملوكيّ سليمان باشا أبو ليلة (١٧٤٩-١٧٦٢م)، إذ كان من المعتاد أن يقدّم المؤلّفون إلى ولاة عصرهم مؤلّفاتهم التي تتحدّث عن تاريخ الحقب السابقة، حتّى كان هذا التقديم أحد أسباب النهوض بكتابة التاريخ، أو أن يترجم بعضهم لوالٍ بعينه، مضيفاً إلى هذه الترجمة عدداً كبيراً من تراجم من شارك ومن ألّف لأجله الكتاب، نظيراً لما فعله ياسين بن خير الله الخطيب العمريّ الموصليّ (المتوفى بعد عام ١٢٣٢هـ/١٨١٦م) في مؤلّفاته (السيف المهندّ فيمن اسمه أحمد)، و(غاية البيان في مناقب سليمان)، و(قرّة العينين في تراجم الحسن والحسين)، فيجد الوالي المذكور نفسه بين عظماء التاريخ الذين يحملون اسمه، وهو من شأنه إحساسه بالعظمة التي عنده، أو لا يبعد أن يكون هذا النوع من المؤلّفات تعبيراً عن الرغبة في تقديم الثقافة التاريخيّة اللازمة لأولئك الحاكمين، لاسيما وأنّ التاريخ لم يكن ممّا يُدرّس في ذلك العصر بوصفه علماً من العلوم التي يجري تدريسها في المدارس وفي حلقات الشيوخ^(٣٣)، لكن هذا لا يمنع من توجيه النقد للشيخ محمود الذي تسامى كثيراً في منزلة سلمان باشا الكبير، فلم يكن الوالي المذكور كما وصفه، خاصّة في مسألة تصدّيه للغارات الوهابيّة التي بدأت توجّه إلى العراق.

من المهمّ أن نشير هنا إلى أنّ الشيخ محمود الرحبيّ في مخطوطه أعلاه لم يُشر فيه إلى أخبار الوالي سليمان باشا وما قيل من مآثره من شعر وأقوال، كما أنّه لم يطلب منه ذلك، وإنّما كان بمبادرة منه، وأنّ الشيخ الرحبيّ لم يذكر في كتابه مدى العلاقة التي تربطه بهذا

الوالي، بل ألفه بأسلوبه الخاص المعتمد على العبارات المسجوعة المتلاحقة، والألفاظ المفخمة، والإطناب في المدح والثناء، مثله في ذلك مثل أكثر مؤلفات عصر المهاليك في العراق (١٧٤٩-١٨٣١ م)، ويشتمل المخطوط على مقدمة في وصف الأرض، وأربعة أبواب، كان الباب الرابع من أهمها، وهو في ذكر الوزير (الوالي) سليمان باشا، وفيه ثلاثة فصول، الأوّل يتعلّق في ذكر الواليين (حسن باشا وابنه أحمد باشا) في بغداد، والثاني بحصار نادر شاه لبغداد عام ١١٤٥ هـ/ ١٧٣٢ م، أمّا الثالث فهو ذكر صفات الوزير المعظم والذي أسماه الرحبيّ بأنّه (تاج الوزراء) سليمان باشا عظم الله شأنه، وأعلى الله سلطانه، وبلغه ما تمنّاه، الراجح في موازين العقل، السابق في ميادين الفضل، المسترضع ثدي المجد، ولا قصرت يد همة عن السموّ إلى كلّ منزلة للدولة العلية العثمانية، إلى غيرها من كلمات السجع المذكورة في المخطوطة^(٣٤)، علمًا أنّ الأبواب الثلاثة الباقية (الأوّل ذكر فيه ملوك فارس)، و(الثاني ذكر فيه ملوكًا شتّى)، و(الثالث ذكر فيه النبيّ الأكرم محمد ﷺ)^(٣٥).

لم تحدّد بدقّة المدّة التي أصبح فيها الشيخ محمود بن عثمان الرحبيّ قاضيًا للحلّة، إلّا أنّ إحدى الوثائق الرسمية تذكر أنّه كان في ذلك المنصب عام ١١٧٧ هـ/ ١٧٦٣ م، ومن الممكن أن يكون قد استمرّ في منصبه بعد ذلك التاريخ، خاصّة وأنّ هناك إشارة ذكرها الرحالة الألمانيّ كارستن نيبور في أثناء زيارته للحلّة في أواخر كانون الأوّل عام ١٧٦٥ م، إذ يشير إلى: «أنّ منصب القاضي في الحلّة كان متوارثًا، إذ إنّ الشخص الذي كان يشغل ذلك المنصب خلال إقامتي هناك كان فيه منذ سنوات طويلة، كما أنّ والده كان قاضيًا لهذه المدينة أيضًا»^(٣٦).

وقد أخطأت بعض المصادر التاريخية عندما ذكرت أنّ الشيخ محمود الرحبيّ توفّي في عام ١١٥٠ هـ/ ١٧٣٧ م^(٣٧)؛ لأنّه من المعروف تاريخيًا أنّ تعيين الشيخ محمود مفتيًا

للحِجَّة كان في خلال مدَّة حكم ولاية سليمان باشا أبو ليلة (هو أوَّل والٍ مملوكيٍّ على بغداد) (١٧٤٩-١٧٦٢م)، كما أشرنا في ما تقدَّم.

٣. عبد الله الرحيبي

تسلَّم منصب القضاء في الحِلَّة بعد الشيخ محمود الرحيبي، ولده الشيخ عبد الله الذي استمرَّ في هذا المنصب حتَّى عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م^(٣٨)، نُقل بعدها إلى ولاية البصرة ليتولَّى منصب القضاء فيها عام ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م في عهد الوالي المملوكيِّ سليمان باشا الكبير^(٣٩)، ولا تذكر المصادر التاريخية المختلفة التي تناولت هذه المدَّة أيَّة إشارة تحديد تاريخ تسلَّم الشيخ عبد الله الرحيبي لمنصب القضاء في الحِلَّة، وهل استلم منصبه في السنة التي انتهت فيها مدَّة سلفه (الشيخ محمود)، وهل أنَّه استمرَّ في منصبه حتَّى عام ١٨٠٠م، وهي المدَّة التي انتقل فيها إلى البصرة؟ وللإجابة عن ذلك نستعرض بعض الأحداث والمواقف التاريخية التي يمكننا من خلال تحديد- ولو بصورة شبه مؤكَّدة- بقاء الشيخ عبد الله في منصبه ذلك خلال المدَّة (١٧٧٠-١٨٠٠م)، إذ كان للشيخ عبد الله ابنٌ يدعى (عبد الحميد) عُيِّن قاضيًا للبصرة للمرَّة الأولى عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٣م، وعبد الحميد هذا كان أحد علماء بغداد المشهورين، حصل على جائزة من والي بغداد (داوود باشا) في وقت لم يكن فيها الشيخ عبد الحميد قاضيًا^(٤٠)، وبعد ذلك وبمدَّة يسيرة تولَّى قضاء البصرة، فنظم له السيّد عبد الفتّاح الأدهميُّ الشهير بالواعظ، إذ إنَّ آل الواعظ هم آل الأدهميِّ غلب عليهم نعت الوعظ^(٤١)، نظم له قصيدة جاء فيها:

لو ترانا عند الوداع وكلِّ

يشتكي لوعة الفراق الشديدِ

كنت ساعتنا بكاءً ونوحًا

بفنون الألمان والترويد

فلقد هاجت البلابل منا

لفراق النجيب عبد الحميد^(٤٢)

إننا نعتقد أن الشيخ عبد الله الرحبي استمرَّ في منصبه قاضيًا للحلة مدَّة من الزمن امتدَّت بعد عام ١٧٧٠ م، ومن المؤكَّد أنه حقَّق نجاحًا كبيرًا في إصدار القواعد والأموار القضائية الناجحة التي نالت استحسان العامة ورضاهم، علمًا أننا أشرنا وفي الهامش (٣٤) إلى أن المفتي وفي بعض الأحيان يارس (الإفتاء والقضاء معًا)، الأمر الذي قد يدفع الوالي في بغداد، التي لها الأسبقية والأولوية على باقي ولايات العراق، ومنها البصرة، إلى تعيين قضاة جيِّدين لمعالجة مختلف المشكلات الاجتماعية والشرعية، علمًا أنه وفي ٨ ربيع الثاني عام ١٢٤٠ هـ/ ٢٣ نيسان ١٨٢٦ م، عُيِّن الشيخ عبد الحميد مرَّة ثانية قاضيًا للبصرة بعد أن نُقل منها^(٤٣)، فكان أن ظهرت العديد من المؤلفات الفقهية والأدبية، منها (الزلزلة العظمى)، و(زجاجة الأنوار في كشف لباب المنار)، وهي منظومة لامية في أصول الفقه، جمعها من كتب فقهية عديدة^(٤٤)، واللافت للنظر هنا هو أن لقب أسرة الرحبي في البصرة تغيَّر إلى (الموسوي)، فيذكر (عبد الحميد بن عبد الله بن محمود ابن عثمان بن محمَّد بن علي بن عبد الرحمن الموسوي الحنفي المعروف بالرحبي، قاضي البصرة والمتوفَّى فيها عام ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣٣ م)، ممَّا يظهر ادِّعائهم للمذهب الجعفري، أو تأثير المذهب الجعفري على الوافدين من العلماء والفقهاء، حتَّى يُعدَّ الانتساب خطوة ومزية وكرامة^(٤٥).

يذكر أنه بعد الانتقال والاستقرار لآل الرحبي في نواحي العراق تغيَّرت ألقابهم التي كانوا يُعرفون بها^(٤٦)، فمثلاً أخذ ينسب آل الرحبي إلى عشيرة الموالي في البصرة،

وأن لقب الرحبيّ تغيّر مع مرور الزمن إلى (الموسويّ) في البصرة، وهم أحفاد القاضي عبد الحميد، وفي الحِلَّة إلى (قاضي جبران)، وهم أحفاد محمّد بن عبد الغفور محمّد الرحبيّ، وفي بغداد تغيّر أحفاد بكر (أبو بكر) إلى (شيخلي بكر)، مع بقاء القليل من آل الرحبيّ، يتلقَّبون باللقب نفسه^(٤٧).

٤. أبو البركات محمّد عبد الغفور

عند تويّي الشيخ عبد الله القضاء في الحِلَّة انتهى معه تويّي أحفاد عثمان بن محمّد الرحبيّ لذلك المنصب، الذين تسلسلوا من الشيخ عبد الله الذي استمرّ في منصبه إلى عام ١٨٠٠م، وجاء من بعده الشيخ محمّد صالح بن عبد الله أفندي الذي بقي في ذلك المنصب إلى عام ١١٩٩هـ / ١٨١٤م^(٤٨)، ونحن نستبعد بقاءه في منصبه طوال أربعة عشر عامًا؛ وذلك لأنّ سياسة الدولة العثمانيّة كانت تعارض بقاء الأشخاص في مناصبهم لمُدَّة طويلة، خاصّة في المناطق الفرات الأوسط، خشية تأثير الحالة الفكريّة للمذهب الجعفريّ عليهم، وهو ما بدا واضحًا في الأحكام التي يصدرونها والتي لا تتعارض مع الفقه الإماميّ، وأيضًا رغبةً منهم في جذب مزيد من الناس حولهم، لكن هذا الامر لم يكن ناجحًا؛ لأنّ أغلب المسائل الشرعيّة كان يرجعون بها إلى مراجع التقليد ووكلائهم^(٤٩)، وتبعًا لذلك نعتقد أنّه باتهاء مدّة الشيخ عبد الله فإنّ منصب القضاء ذهب إلى أحد أبناء عمومته من نسل عبد الغفور بن محمّد بن عبد الرحمن الرحبيّ، المدعو محمّد بن عبد الغفور الرحبيّ البغدادي الملقّب بـ(أبو البركات)^(٥٠)، لاسيما وأنّه - أي محمّد - كان قد نشأ في بيئة بغداديّة مثقّفة، إذ كانت أسرته قد تولّت القضاء وبعض المناصب العلميّة منذ أمّ بعيد، فظهر نبوغها في الأدب والشعر^(٥١).

ومحمد هذا يختلف عن أحد أبناء عمومته المعاصرين له، والذي يحمل الاسم نفسه^(٥٢)، ومما يدعم حقيقة قولنا بذهاب منصب القضاء إلى نسل عبد الغفور، هو أن اسم (قاضي جيران) كان قد أُطلق على أسرة آل الرحبي في الحلة على شخص ينحدر بنسبه إلى عبد الغفور، وهو أحمد بن محمد أسعد بن محمد بن عبد الغفور بن محمد بن عبد الرحمن بن علي الرحبي، آخذين بنظر الاعتبار أن القاضي بالحلة في عام ١٧٨٤ م الشيخ محمد، لا يوجد وإلى الآن ما يؤكد انتسابه إلى آل الرحبي^(٥٣).

وعليه يمكن القول: إن الشيخ محمد بن عبد الغفور استلم القضاء في الحلة قبل ابن عمه عبد الله بن محمد بن عثمان بن محمد بن علي الرحبي، وتحديدًا خلال السنوات (١٧٧٠-١٨٠٢ م)، إذ إن المتفق عليه أن الشيخ عبد الله أصبح قاضيًا للحلة خلال مدة حكم سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢ م).

ومن المعلوم أن لأبي البركات محمد بن عبد الغفور ابنًا يدعى (محمد أسعد) صار نائبًا في مجلس المبعوثان العثماني عن سنجق الحلة^(٥٤)، ومحمد أسعد هذا له ابن اسمه أحمد- وهو الذي تلقب به أسرة الرحبي بالحلة بقاضي جبران- وذلك لسكنهم في محلة جبران- إحدى محلات الجانب الغربي للحلة- والمعروف حاليًا بـ(الصوب الكبير)، إذ عاد أحمد بن محمد أسعد إلى ممارسة مهنة القضاء بعد أن تركها والده الذي صار عضوًا في مجلس المبعوثان، ولأن مهنتهم (صنعتهم) كانت (القضاء)، فصار لقب أسرة آل الرحبي قاضي جبران بدلًا من الرحبي، لاسيما وأن كثيرًا من العوائل العراقية كانت قد تسمت باسم الصنعة (المهنة) التي تمارسها^(٥٥)، فضلًا عن وجود عقد (عكد) من عقود مدينة الحلة في العهد العثماني يحمل اسم (عكد المفتي)^(٥٦)، إذ إن معظم أسماء دروب (شوارع) الحلة وأزقتها وعقودها، أخذت تسميتها طبقًا لما اشتهر به المسمى ودل عليه وارتبط به، أي إنه من الصعوبة بمكان معرفة تاريخ أسماء كثير من تلك الأزقة والعقود، وفي

القرن الثامن عشر كانت هناك أسماء لعدد من تلك العقود (العكود) التي ظلت وإلى اليوم محتفظة بأسمائها تلك، ومنها عقد اليهود، وعقد المفتي، وعقد بقلي، وعقد البيات، وعقد البو بهية^(٥٧)، وحتى تكتمل مرحلة القرن الثامن عشر فإن القاضي في مدينة الحلة منذ العام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م هو الحاج عثمان أفندي بن يحيى أفندي^(٥٨)، الذي كان قبل ذلك قاضياً لمدينة بغداد للسنوات (١٧٥٦ - ١٧٧٣م)^(٥٩)، واستمر قاضياً للحلة حتى عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م^(٦٠).

صادف مدة تولي الحاج عثمان القضاء في الحلة أن أسس آل الرحيبي لوجودهم العلمي في مدينة الحلة نطاقاً مكانياً عُرف بمحلة جبران التي تتكوّن من مجموعة من الأزقة (العكود) أشهرها عكد المفتي وعكد بقلي وعكد الجيايل، ولكل زقاق (عكد) تاريخه ورجاله وبيوتاته. ومن تلك الأزقة عكد المفتي الذي يقع وسط المحلة، وهو أطول أزقتها، إذ يبلغ طوله (٨٠ متراً) يربط من جهته الجنوبية بشارع الإمام علي عليه السلام، الذي كان يسمّى قبل عقدين شارع (المنتجب) وبين سوق الحدادين من فرع سوق العلاوي من الجهة الشمالية للزقاق، وأصل تسمية هذا الزقاق بـ(المفتي) - كما يروي الحليّون - تعود لقرنين تقريباً، حين كان المفتي يمثل أعلى مراتب الاجتهاد الديني في عُرف السلطة العثمانية آنذاك، «إذ أوكلت الدولة العلية العثمانية في استنبول لآل الرحيبي القضاء في الحلة، وكان منهم الشيخ عثمان الرحيبي قاضياً فيها، أعقبه ولده الشيخ محمود وكان قاضياً فيها أيضاً، وكان للشيخ عثمان أخ اسمه الشيخ عبد الغفور له ولد يسمّى محمّد كان مفتياً لبغداد، وهو صاحب كتاب (المشتاق لعلماء بغداد)، وابنه الشيخ محمّد أسعد كان في شبابه نائباً لمدينة الحلة في استنبول، وقد خلفه ابنه الشيخ أحمد أفندي الذي لقّب بـ(قاضي جبران) بدلاً من (الرحيبي)، ثم تلقّب به أبناؤه وأحفاده، وسبب تسمية العكد تعود لسكناهم فيه، وقد تعود عامة الناس على إطلاق اسم المفتي، وهي وثيقة

الصلاة في القاضي على العكد. وكان بيتهم وسط العكد تقريباً»^(٦١).

يتضح مما تقدّم أنّ المنحى الثقافيّ الحليّ يعزّز من تأثيره بصورة كبيرة على الوافدين إليها من شتّى بقاع العالم، ونخبة آل الرحبيّ جزء من تلك العيّنات التي عاشت وتأثرت في التراث العلميّ الحليّ، لكنها أسّست لها وجوداً مكانياً وعلمياً عُرف بهم، وبمرور الزمن انصهر آل الرحبيّ بالمجتمع الحليّ، وأصبحوا جزءاً منه، وأفراد هذه الأسرة تجد لهم وعلى طريق الزوّار قطعاً ومخطوطات تخصّ القضية الحسينية.

الخاتمة

إنّ مقاييس اندماج الأسر الوافدة إلى مدينة الحلة مرتفع جداً، إلى درجة لا يمكن التفريق بين الوافد الجديد وبين السكّان الأصليين، أي بما معناه أنّ الوافد سرعان ما يذوب في المجتمع الحليّ ويندمج معه، ولا يقتصر ما تقدّم على عامّة الناس، بل حتّى على النخبة الإداريّة التي أرسلتها الدولة العثمانيّة للعمل في مدينة الحلة، وهو ما يؤشّر البناء المعرفي المتميّز للمجتمع الحليّ الذي يستطيع أن يجذب الآخرين ليجعله مندمجاً مع الروح الاجتماعيّة في مدينة الحلة.

وأسرة آل الرحبيّ خير مصداق على هذه العملية، وإنّ ما تمّت متابعتها من المصادر القليلة المتوافرة عن هذه الأسرة تلمّح إلى أنّ نخبة قضاة الرحبيّ الذين قدّموا بوصفهم قضاة للدولة العثمانيّة، تعايشوا مع المجتمع الحليّ وأخذوا يتفاعلون معه، وركّزوا في عملهم على حلّ مشاكل الأراضي والمنازعات التي تتطلّب تدخل الدولة، دون المساس في المسائل الشرعيّة لأهالي المدينة وجعلها على عاتق علماء الدين الشيعة.

ويمكن أن نرجع هذه السياسة التي أتبعها قضاة آل الرحبيّ في الحلة إلى فرضيّة الأصل الواحد، أي إنّ آل الرحبيّ كانوا عرباً ومن بلاد الشام، ما يعني فرضيّة اندماجهم مع المجتمع العربي الذي سكنوا فيه مرتفعة جداً، وهذه التمثيلات البنيويّة تمنع وجود اختلافات بين المجتمع، بل انفتاح آل الرحبيّ في قضيّة التعامل مع المجتمع الحليّ.

كما أنّ المذهب الشافعيّ الذي يعتنقه آل الرحبيّ أكثر مرونة مع الشيعة أيّنا كانوا، ووصل تأثيرهم إلى الحدّ الذي سجّلت منطقة من مدينة الحلة باسم أحد أفراد آل الرحبيّ، مثل قاضي جبران، وعقد المفتي.

هوامش البحث

(١) قلعة الرُّحبة: تقع قلعة الرُّحبة الشاخمة بمحيط مدينة الميادين على نهر الفرات في سوريا، على خطِّ طول ٥, ٤٠ شرقاً وعلى خطِّ عرض ٣٥ شمالاً، وعرفت حديثاً باسم (الميادين)، واسمها القديم (الرُّحبة)، وتقع مدينة الرحبة القديمة على الضفة اليمنى للفرات ما بين دير الزور في الشمال والصالحيّة في الجنوب، ويطلق على مدينة الرحبة رحبة الشام أو رحبة مالك بن طوق (وهي مدينة قديمة)، وأنشأت قلعة الرحبة على يد مالك بن طوق بن عتاب التغلبي في خلافة المأمون العبّاسي، ولذا سمّيت باسمه، وعندما توفّي عام ٢٦٠هـ/ ٨٧٤م خلفه على حكم الرحبة (المدينة أو القلعة) ابنه أحمد، وقد استولى أبو طاهر القرمطي على الرحبة عام ٢١٢هـ/ ٨٢٧م، ثمّ في عهد ناصر الدولة الحمدانيّ قام أحد التغلبيّين ويدعى (جمان) بالإغارة على الرحبة والسيطرة عليها ونهبها، وانتهى أمره بالخروج منها مطروداً، وبعد وفاة ناصر الدولة الحمدانيّ عام ٣٥٨هـ/ ٩٦٩م، اشتدّ الخلاف بين أولاده (حمدان، وأبو البركات، وأبو تغلب) حول الاستئثار بمدينة الرحبة، ثمّ وقعت الرحبة في يد أبي تغلب الذي أعاد بناء أسوارها، وبعده انتقلت إلى حوزة عضد الدولة البويهّي. للمزيد عنها ينظر: توفيق الأغا، مدن بلاد الشام على مرّ العصور، بيروت، د.مط، ١٩٣٤، ص ٢١٧-٢٢٣.

(٢) عليّ طالب عبید السلطانيّ، الحِلّة في القرن الثامن عشر دراسة في الأحوال السياسيّة والإداريّة والفكريّة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات التاريخيّة والحضاريّة، ٢٠١٢م، ص ١١٧.

(٣) عماد عبد السلام رؤوف، التاريخ والمؤرّخون العراقيّون في العصر العثمانيّ، بغداد، مطبعة الدار العربيّة، د.ت، ص ١٢٨-١٢٩.

(٤) إبراهيم مصطفى البكريّ، الإفتاء والمُفتون في البلاد العربيّة في العصر العثمانيّ، ج ٣، الإسكندريّة، مطبعة الإسكندريّة، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م، ص ١٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٦) عماد عبد السلام رؤوف، قراءة في كتاب نزهة المشتاق في علماء العراق للرحبيّ البغداديّ، بغداد، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ٥، وينظر أيضاً الموقع الإلكترونيّ:

<http://www.alukah.net/culturc>.

- (٧) إبراهيم مصطفى البكري، المصدر السابق، ص ١٧١.
- (٨) حسين مجيب المصري، الدولة العثمانية النشوء والارتقاء، القاهرة، مطبعة الأنجلو-مصرية، ١٩٨٧، ص ٤٢.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٤٣؛ مؤلف مجهول، الدولة العثمانية تاريخ كبير وحضارة باقية، بيروت، مطبعة الجنوب، ١٩٥٤، ص ١١٣.
- (١٠) السنجق: كلمة تركية ذات معانٍ عديدة تأتي بمعنى العلم أو الراية، وهو الوحدة الأساسية في إدارة الأيالة (التي هي أكبر من السنجق)، بل هي أكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية، وغالبًا ما تُستبدل كلمة سنجق بكلمة (لواء) العربية، والتي يكثر استخدامها في السجلات الرسمية للدولة العثمانية، ويرى المؤرخ الإنجليزي (دونالد بيتجر) أن الدولة العثمانية جرى تقسيمها إلى أيلات أيام السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥ م)، بينما يرى المؤرخ التركي (خليل إينجليك) أن مصطلح سنجق وأيالة استخدم في سجلات الدولة العثمانية ووثائقها بصورة رسمية منذ عام ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١ م، وكان سنجق الحلة وخلال المرحلة التاريخية موضوع البحث تابعاً لأيالة بغداد. للمزيد ينظر:

Donald Pitcher, An Historical Geograpyh of the Ottoman Empire from Earliest to the End of the Sixteen Century, Cambridge, 1972, p. 102, Kalil Inalick, The Encyclopedia of Islam, Art, Eyalet New Edition m, London, 1965, Vol. 2, pp. 721-722.

- (١١) عماد عبد السلام رؤوف، الآثار الخطية في المكتبة القادرية في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ببغداد، ج ١، بغداد، مطبعة الإرشاد، ص ١٦. علمًا أن جهود السلاطين العثمانيين فيما يتعلق بالتنظيمات هدفت إلى إعادة تشكيلها على أساس هرمي يتربع في قمته شيخ الإسلام (الرئيس الفعلي) للهيئة الإسلامية الحاكمة، وإن كان السلطان هو الرئيس النظري لها، وسلطة شيخ الإسلام موازية لسلطة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وكان يُطلق على شيخ الإسلام أول الأمر (مفتي العاصمة)، وأحياناً (المفتي الأكبر)، ويليه في الدرجة الثانية الملاي الكبار الذين يشغلون وظيفة قاضي القضاة في العاصمة اسطنبول وفي الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) والمراكز الكبرى، ومنها بغداد التي تضم أيضاً قضاة السناجق التابعة لها، ومنها سنجق الحلة. للمزيد ينظر: هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج ١، القسم الثاني، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧، ص ١٤٣، علي طالب عبيد السلطاني، المصدر السابق، ص ١١٥-١١٦.

- (١٢) سامي صالح الصياد، المؤسسة القضائية العثمانية مع التنويه بآثارها في بعض الولايات العربية، مجلّة جامعة تكريت، العدد ٢، المجلد ١٤، ٢٠٠٧، ص ٤١٥.
- (١٣) إبراهيم فصيح بن السيّد صبغة الله الحيدري، عنوان المجلد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، ط ٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٩٢.
- (١٤) عصام الدين عثمان بن علي بن مراد العمري، الروض النّظر في ترجمة أدياء العصر، تحقيق سليم النعيمي، ج ٣، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م، ص ٩٠.
- (١٥) سند بيع أملاك مراد أفندي إلى الحاج يوسف بك، مؤرّخ في ٢٤ صفر سنة ١١٤١ هـ / ١٧٢٨ م، علي طالب عبيد السلطاني، المصدر السابق، ص ١١٧.
- (١٦) لقاء مع الاستاذ محمّد أمين بن عبد القادر بن أسعد بن شاكر بن أحمد (قاضي جيران) بن محمّد ابن أسعد بن محمّد بن عبد الغفور بن محمّد بن عبد الرحمن بن عليّ الرجبّي، في مكتبته في عمارة قاضي جبران في مدينة الجلّة، صباح يوم الخميس ٩/٢/٢٠١٧ م الساعة العاشرة صباحاً.
- (١٧) أبو بكر: يُذكر أحياناً في بعض المصادر باسم (بكر)، كان معاصراً للعلامة عبد الله السويدي مؤلّف كتاب (النفحة المسكية في الرحلة المكّيّة) الذي ألفه بعد مؤتمر النجف المنعقد عام ١١٥١ هـ / ١٧٣٨ م في مرحلة حكم نادر شاه الأفشاري، درس الشيخ أبو بكر مختلف العلوم الشرعيّة والفقهية وألّف العديد من الكتب، منها (الحواشي السنّيّة في شرح ألفاظ الأجروميّة)، و(تحفة المبتدى وتذكرة المنتهى). للمزيد عنه ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، الآثار الخطيّة، ج ٣، المصدر السابق، ص ٣٠٩-٣١٢.
- (١٨) عليّ: الشيخ عليّ هو الابن الثاني للشيخ محمّد، مارس الإفتاء في بغداد خلال السنوات (١٧٠٢-١٧٠٦ م). للمزيد ينظر: عصام الدين عثمان بن عليّ بن مراد العمري، ج ٣، المصدر السابق، ص ٧٩.
- (١٩) عبد الكريم، سيرد ذكره في سياق البحث.
- (٢٠) عبد العزيز: كان فقيهاً وأديباً وفلكياً حتّى أنّه عدّ من علماء العراق في الفلك في العهد العثماني، له العديد من المؤلفات كان أغلبها في علم الفلك، وأهمّ مؤلّفاته كتاب (فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزنة كتاب الخراج) للقاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تلميذ وصاحب الإمام أبو حنيفة النعمان، وشرح الشيخ عبد العزيز كتاب الخراج كونه يمثّل الفكر الحنفيّ آنذاك، وحقّق الكتاب المذكور الدكتور أحمد عبيد الكبيسي، وظهر في جزئين ضمن مطبوعات رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلاميّ (الكتاب الثامن، بغداد، مطبعة الإرشاد)، الجزء الأوّل عام ١٩٧٣ و(٧٢٣) صفحة، والثاني عام ١٩٧٥ و(٦٥٣) صفحة،

كما وله (البرهان المحرر لمعرفة مسألة الحوض المربع والمدور)، وقد اختلف المؤرخون والباحثون في تحديد سنة وفاته، فمنهم من ذكر أنه توفي عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م، ومنهم من ذكر أنه توفي عام ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م أو عام ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م، وهناك من يرجح وفاته بقوله: «إن الشيخ عبد العزيز الرحبيّ توفي أثناء ولاية عمر باشا على بغداد (١٧٦٤-١٧٧٥م) عندما اجتاحت وباء الطاعون بلاد العراق عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م، إذ قضى ذلك الوباء على معظم قادة البلاد وخيرة رجالها». للمزيد ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، الآثار الخطية، ج ١، ص ٧، عبّاس العزاويّ، تاريخ علماء الفلك في العراق، تحقيق وتقديم سالم الأوسوي، بغداد، مطبعة الزمان، ٢٠٠٤، ص ٤٩٢، عبد الحميد العلوجي وكوركيس عواد، جمهرة المراجع البغدادية، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٨٣، ص ١٧٦-١٧٨، علاء موسى كاظم نورس، حكم المالك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١م، بغداد، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة الكتب الحديثة رقم (٨٤)، دار الحرية للطباعة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ص ٣٦.

(٢١) عبد الغفور: من المفتين في بغداد، وهو جدّ أحمد بن محمّد أسعد بن محمّد والذي تلقت به أسرة آل الرحبيّ بالحلة بلقب (قاضي جبران). ينظر: عصام الدين عثمان بن عليّ بن مراد العمريّ، ج ٣، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٢٢) عبد الرحمن: وهو أحد أبناء الشيخ محمّد بن عبد الرحمن بن عليّ الرحبيّ، وكثيراً ما يحدث اختلاط بينه وبين اسم جدّه عبد الرحمن (مفتي الشافعية في بغداد). للمزيد عنه ينظر: ابراهيم فصيح الحيدريّ، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٢٣) عماد عبد السلام رؤوف، قراءة في كتاب نزهة المشتاق، ص ١٢.

(٢٤) يوسف بك: يوسف بن محمّد ياسين چلبي، المؤسس الحقيقي لأسرة آل عبد الجليل (أمراء الحلة في القرن الثامن عشر)، جاء والده (محمّد ياسين) مع حملة السلطان العثمانيّ مراد الرابع لاستعادة بغداد من أيدي الفرس عام ١٦٣٨م، وبعد نجاح الحملة كافئ السلطان بعض ممن اشترك معه وساعده، فأسكن يوسف بك ومن معه في بغداد وسلّمه إمارة الحجّ العراقيّ، فصار يُعرف بـ(أمير الحجّ العراقيّ). للمزيد عنه وعن اسرة آل عبد الجليل ينظر: مرتضى أفندي ونظمي زاده، كلشن خلفا، ترجمة: موسى كاظم نورس، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٩٧١، ص ٢٠١، عدنان أحمد عبد الجليل، آل عبد الجليل أمراء الحلة والحجّ، بغداد، د. مط، ١٩٩٠، ص ١٠، عليّ طالب عبيد السلطانيّ، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢٥) نقلاً عن إبراهيم مصطفى البكريّ، المصدر السابق، ص ٤٢. علماً أن بعض أفراد أسرة آل عبد الجليل حضروا بعض مجالس الإفتاء في بغداد، ويوقفون بعض أملاكهم ويسجلونها عند

قضاة بغداد، وللمزيد عن ذلك ينظر: إبراهيم عبد الغني الدروبي، قضاة بغداد، ج ٢، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١، ص ١٨٤، ٢٠٢، ٢٠٥. علي كامل حمزة، القضاء في الحلة خلال القرن الثامن عشر، دراسة تاريخية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع/ إنساني/ ٢٠١٤، ص ٢٢٨.

(٢٦) مجلس الشرع الشريف: وهو ما يشبه المحكمة اليوم، ويتألف من مجموعة من الموظفين الذين يعاونون القاضي في أداء مهامه، وعلى رأس ذلك المجلس يأتي الشهود، ومفردا شاهد، ويسمى أيضًا الكاتب، ووظيفتهم سماع محضر الدعوى موضوع التقاضي وكتابتها، ويعملون تحت إشراف الباش كاتب (رئيس الكتاب)، ويأتي بعدهم الصوباشي (رئيس الشرطة) الذي يتسلم أوامر إلقاء القبض على المتهمين، موقعا عليها من القاضي أو المفتي، تعاونه جماعة من القوات الإنكشارية الرسمية في كل سنجق من سناجق الأيالات العثمانية المنتشرة في أرجاء الإمبراطورية العثمانية. للمزيد ينظر: مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٤٦، أحمد السعيد سليمان، الإدارة العثمانية في البلاد العربية، بيروت، د. مط، ١٩٨٢، ص ١٣٨.

(٢٧) إبراهيم مصطفى البكري، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢٨) علي كامل حمزة، المصدر السابق، ٢٢٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٣٠) أحمد باشا: هو ابن حسن باشا (مؤسس نظام المالك في العراق) ولد في منطقة جفلكة القريبة من اسطنبول عام ١٦٨٥م، سار على خطى ابيه في ترسيخ وتوطيد واستخدام المالك في العراق والاعتماد عليهم في ضرب العراقية الثائرة والتي استغلت انشغاله في صد هجمات نادر شاه عن بغداد لتخرج عن طاعة الحكومة، كان شديد الحرص على توحيد العراق تحت حكمه عن طريق تعيينه لولاة تابعين له أو من أفراد أسرته في مختلف الولايات، وخاصة المهمة والحساسة منها. للمزيد عنه ينظر: علي شاكرك علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠م دراسة في أحواله السياسية، ط ١، الموصل، منشورات مكتبة ٣٠ تموز، ١٩٨٥، ص ١١٣، عماد محمد كاظم خرج البراز، العراق في عهد حسن باشا وأحمد باشا ١٧٠٤-١٧٤٧م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠، ص ٥٤.

(٣١) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي العصر العثماني (من فتح مصر سنة ١٥١٧م حتى الحملة الفرنسية ١٧٩٨م)، ترجمة عمر صابر عبد الجليل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٣٧٣، علي طالب عبيد السلطاني، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٣٢) بهجة الإخوان في ذكر الوزير سليمان - مخطوط موجود في المتحف البريطاني برقم (٢٨٥)، وفي

مكتبة المتحف العراقي برقم (٩٤٥٣)، تبين أنه فقد بعد الأحداث الأخيرة التي مرّت بها العاصمة بغداد ما بعد عام ٢٠٠٣ (الاحتلال الأمريكي للعراق)، استطعنا الحصول على نسخة مستنسخة عن نسخة المتحف البريطاني من أحد أبناء أسرة قاضي جبران (آل الرحبي سابقاً)، وهو الأستاذ محمد أمين عبد القادر، والتي حصل عليها من العاصمة السورية دمشق (لقاء معه في مكتبه في مركز مدينة الحلة).

(٣٣) عماد عبد السلام رؤوف، قراءة في مخطوطة بهجة الإخوان، ص ٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣٥) كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص ٣٧٣.

(٣٦) كارستن نيبور، مشاهدات نيبور في رحلته من البصرة إلى الحلة سنة ١٧٦٥ م، ترجمها عن الألمانية سهاد هادي العمري، بغداد، مطبعة دار المعرفة، ١٩٥٥، ص ١٠٠، خليل إبراهيم نوري، قطوف حليّة، النجف الأشرف، دار الضياء للطباعة والتصميم، ٢٠٠٧، ص ٢٢، عليّ طالب عبيد السلطاني، المصدر السابق، ص ١٢٠. علماً أنّه في العام ١٥٣٤ م قام السلطان العثماني سليمان القانوني ومن ضمن تنظيماته الإدارية بإنشاء مكتب أحقه قضائياً بمكتب شيخ الإسلام، وأطلق عليه (باب الفتوى) أو (فتوى خانه)، وبمقتضى دار تسمّى (دار الإفتاء)، يعمل فيها جماعة من كبار العلماء يبحثون بصفة تمهيدية المسائل الشرعية، ويرأس دار الإفتاء هذه أحد كبار العلماء ويدعى (فتوى أمين) أي أمين الإفتاء، فكان لكل سنجق من سناجق الأيالات العراقية الخمس، ومنها سنجق الحلة مفت خاص به يعينه شيخ الإسلام يقوم أحياناً بأعمال القاضي والمفتي معاً. ينظر: هاملتون جب وهارولد بوين، المصدر السابق، ج ١، القسم الثاني، ص ١٥٦، وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٢٦.

(٣٧) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج ١٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ص ١٧٩،

عماد عبد السلام رؤوف، الآثار الخفية، ص ١٦.

(٣٨) يوسف كركوش الحليّ، تاريخ الحلة، القسم الأوّل، النجف، المطبعة الحيدريّة،

١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م، ص ١٢٧.

(٣٩) سليمان باشا الكبير: والي بغداد المملوكي خلال المدة (١٧٨٠-١٨٠٢ م)، استلم الحكم بعد مدة وجيزة من الأزمات التي عاشها العراق، تمثّلت بالتمردات العشائريّة، فضلاً عن انشغال الدولة العثمانية بمشكلاتها المعقدة مع الدولة الأوربية التي لم تتدخل كثيراً في أمور ممالك العراق، لاسيما وأن سليمان الكبير كان قد عمل وبإخلاص كبير في حفظ وحدة البلاد في إطار الدولة العثمانية.

- للمزيد عن ذلك ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٢٣.
- (٤٠) مصطفى كاظم المدامغة، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة (١١٨٨-١٣٣٠هـ)، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي برقم (٥٩)، ١٩٨٢، ص ٢٩.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ٩٩.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.
- (٤٣) المصدر نفسه، ص ٨١.
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٨، ١٢٥. علماً أن هناك من يذكر أن الشيخ عبد الحميد الرحبي كان من مشاهير الخطاطين في عصره، يجيد ضروبه المختلفة ومنها النسخ والثلث. ينظر: إبراهيم عبد الغني الدروي، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٨، ص ٢٧٥.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٩، عماد عبد السلام رؤوف، الآثار الخطية، ص ٤٨٨.
- (٤٦) تم اللقاء بهم في مكتب الأستاذ (محمد أمين عبد القادر)، في مركز مدينة الحلة، عمارة قاضي جبران، صباح يوم الأحد ١٢/٤/٢٠١٧.
- (٤٧) سمعنا ذلك من أكثر من واحد من أسرة آل الرحبي (قاضي جبران) في الحلة، علماً أن أكثر لقاءاتنا كانت مع الأستاذ (محمد أمين عبد القادر أبو مصطفى)؛ لأنه أكثر الأشخاص المهتمين بمعرفة تاريخ أجداده، وبودنا هنا أن نقدم له الشكر والتقدير في مساعدته إيانا للحصول على بعض المصادر والوثائق التي تخص أسرته الرحبية، مفرغاً لنا نفسه ومكتبه على الرغم من كثرة مشاغله المتعلقة بإداره أملاك أسرته. الباحثان.
- (٤٨) يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، القسم الأول، ص ١٢٧، علي طالب عبيد السلطاني، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- (٤٩) كانت سياسة الدولة العثمانية وبشكل عام تميل إلى عدم بقاء الأشخاص في مواقعهم لمدة تتجاوز السنتان خوفاً من ظهور النزعات الاستقلالية لمثل أولئك الأشخاص من (الولاء، القضاة، آغا الإنكشارية، الصوباشي)، وغيرهم. للمزيد عن ذلك ينظر: خليل أنالجيك، التاريخ السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية ١٥١٤-١٩١٤م، ترجمة أحمد حسن، دمشق، مطبعة النهار، ٢٠٠٤، ص ٩٨-١٠١.
- (٥٠) عصام الدين عثمان بن علي بن مراد العمري، ج ٣، المصدر السابق، ص ٩٠، عماد عبد السلام رؤوف، التاريخ والمؤرخون، ص ١١٦.

(٥١) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٢٣، عمر رضا كحالة، ج ١٢، ص ٣٧٤.

(٥٢) ونقصد بذلك محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عليّ الرحبيّ المتوفّي في عام ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م، وهو أديب ومؤرّخ بغداديّ من الأسرة الرحبيّة، وقد تفرّد في الكتابة في موضوعين مهمّين من تاريخ بغداد إبان العصر العثمانيّ، هما (فضائها ونسائها)، فالمؤلّف الأوّل (تاريخ قضاة بغداد)، كانت منه نسخة بخطّ المؤلّف تاريخها عام ١١٧٣هـ/ ١٧٥٨م في دار آل الرحبيّ في بغداد، آلت فيما بعد إلى عبد القادر الرحبيّ المقيم في بهرز في محافظة ديالى، وعند محاولة الاتصال به تبين أنّه غادر إلى بغداد، أمّا كتبه فقد تفرّقت ولم يُعلم مصيرها، أمّا كتابه الثاني (نساء بغداد) فكانت منه نسخة في مكتبة إبراهيم الدرّويّ لم يعثر عليها، ويبدو أنّها فقدت وضاع أثرها، كما أنّ لمحمد الرحبيّ هذا كتب أخرى منها (كشف الغبن عن انطباق المنطقيين في الهيئة)، ورسالة في الهندسة والبراهين المقرّرة في الهندسة)، وقد قام الدكتور عماد عبد السلام رؤوف بتقديم بحث للدعوة العلميّة الأولى في جامعة بغداد بعنوان (من تاريخ الخدمات النسويّة في بغداد)، تناول فيه كتاب محمد الرحبيّ (نساء بغداد)، وطبعت بحوث تلك الندوة بكتاب (بغداد في التاريخ) في مطبعة دار الحكمة في العام ١٩٩٠. للمزيد ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، التاريخ والمؤرّخون، ص ١٢٨؛ عماد عبد السلام رؤوف، عادلة خاتون صفحة من تاريخ العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٧، ص ٨.

(٥٣) عليّ طالب عبيد السلطانيّ، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٥٤) خليل أيناجليك، المصدر السابق، ص ٢٠٩. وهو ما أكّده لنا الأستاذ محمد أمين عبد القادر.

(٥٥) إبراهيم عبد الغني الدرّويّ، قضاة بغداد، ج ٢، ص ١٣٦، عماد عبد السلام رؤوف، تطوّر نظام الأصناف في العراق في العهد العثمانيّ، بغداد، مجلّة آفاق عربيّة، العدد (١٠)، ١٠ حزيران، ١٩٨٤، ص ٦١-٦٥.

(٥٦) محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلاميّة، الكويت، مجلّة عالم المعرفة، العدد (١٢٨)، ١٩٨٨، ص ١٨٤، عبد الرحمن السويديّ، حديث الزوراء في سيرة الوزراء، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، بغداد، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، ص ٢٩.

(٥٧) خليل إبراهيم نوري، خطط الحلة في القرن الثامن عشر، النجف الأشرف، دار الضياء للطباعة والتصميم، ٢٠٠٨، ص ٥٥، سعد الحدّاد، عكّد المفتي ذاكرا لا تشيخ، الحلة، صحيفة الفيحاء، العدد (٨٨)، ٢٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٥.

- (٥٨) إبراهيم مصطفى البكريّ، المصدر السابق، ص ٥٢، عليّ طالب عبّيد السلطانيّ، المصدر السابق، ص ١٢١.
- (٥٩) إبراهيم عبد الغنيّ الدروبيّ، المصدر السابق، ص ١٨٦.
- (٦٠) إبراهيم مصطفى البكريّ، المصدر السابق، ص ٥٢.
- (٦١) سعد الحدّاد، عكّد المفتي ذاكرة لا تشيخ، <https://almadapaper.net>.

